مجتمع

قبرص تعلّق معالجة طلبات اللجوء السورية

أعلنت قبرص أخيراً أنّها علّقت معالجة كلّ طلبات اللجوء المقدّمة من المهاجرين السوريين، إذ إنّ أعداداً كبيرة من الهاربين من الدولة التي مزّقتها الحرب ما زالت تصل إلى الجزيرة بواسطة قوارب الهجرة، خصوصاً من لبنان. وأفادت الحكومة القبرصية بأنّ التعليق يعود جزئياً، كذلك، إلى الجهود المستمرّة لحمل الاتحاد الأوروبي على إعادة تصنيف مناطق في سورية «آمنة» لتمكين عمليات الإعادة إلى الوطن. يُذكر أنّ عدد المهاجرين الوافدين إلى قبرص زاد بمقدار 27 ضعفاً هذا العام مقارنة بالعام الماضي. (أسوشييتد برس)

«أوسكار العلوم» لباحث طوّر علاجاً لسرطان الدم

حصل العالم الفرنسي الكندي ميشال سادلان على جائزة «أوسكار العلوم» في مدينة لوس أنجليس، أخيراً، عن أبحاثه التي أتاحت برمجة خلايا الجهاز المناعي لمحاربة أنواع من سرطان الدم. وسادلان مهندس في علم الوراثة، تلقّى جائزة «بريكثرو» التي أطلقها مستثمرون في «سيليكون فالي» أوائل العقد الماضي لمكافأة الإنجازات في مجال البحوث الأساسية. ووصف سادلان الجائزة بأنّها «تقدير استثنائي»، مشدّداً على أنّها «شرف كبير لي، إذ إنّ زملائي العلماء كانوا يقولون لي دائماً إنّ هذا الأمر لن ينجح أبداً». (فرانس برس)

العراق: تحصين 7 ملايين تلميذ ضدّ الحصبة

أطلقت السلطات الصحية في العراق، أمس الأحد، حملة وطنية كبرى للتحصين ضدّ مرض الحصبة، تشمل سبعة ملايين تلميذ في كلّ أنحاء البلاد، بما في ذلك إقليم كردستان العراق. وقد سُجّل في الأشهر الأخيرة ارتفاع ملحوظ في الإصابة بالحصبة، وسط تحذيرات أطلقتها وزارة الصحة، معيدةً انتشاره إلى عدم التقيّد باللقاح المضاد للفيروس المسبّب لهذا المرض. وأوضحت المسؤولة الإعلامية في وزارة الصحة ربى فلاح حسن أنّ الحملة تمتدّ على عشرة أيام، وسوف يُصار في خلالها إلى تزويد الأطفال في مدارس العراق باللقاح اللازم. أضافت أنّ أكثر من تسعة آلاف فرقة صحية تشارك في هذه الحملة الوطنية، محذّرةً من أنّ «مرض الحصبة شديد العدوى ويُعَدّ أحد أسباب وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة».

وكان المدير العام لقطاع الصحة العامة في وزارة الصحة العراقية رياض عبد الأمير الحلفي قد أفاد، قبل أيام، بأنّ حملة تحصين الأطفال ضدّ مرض الحصبة المختلطة تشمل تلاميذ المدارس الابتدائية ورياض الأطفال، مبيّناً أنّ «الحملة تستهدف أكثر من 23 ألف مدرسة» في كلّ أنحاء البلاد. من جهته، شدّد الطبيب مثنى الزيدي على ضرورة تلقّي اللقاح، موضحاً لـ«العربي الجديد» أنّ «ثمّة زيادات واضحة في إصابات الحصبة في معظم محافظات العراق، فثمّة مستشفيات تسجّل نحو 600 إصابة شهرياً».

(العربي الجديد)

(أحمد الربيعي/ فرانس برس)

أطراف اصطناعية في ريف دير الزور

هاتاي ـ **عبد الله البشير**

يصعب على السوريين في ريف محافظة دير الزور الشرقي، من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين فقدوا أطرافاً بسبب الحرب أو لأسباب أخرى صحية وغيرها، الوصول إلى مراكز توفّر أطرافاً اصطناعية في شمال شرق سورية الخاضعة لسيطرة الإدارة الذاتية، أو التوجّه إلى مراكز متخصّصة في تصنيع الأطراف في دمشق، بسبب الظروف الأمنية. وقد أجبر ذلك السوريين من ذوي الإعاقة على تحمّل البقاء من دون أطراف لفترات طويلة، غير أنّ هذه الأزمة شهدت انفراجة بعد انطلاق العمل في مركز تابع لمستشفى «الفرات العام» في بلدة أبو حمام بالريف الشرقي لمحافظة دير الزور قبل نحو أسبوعَين. والمركز هو الأوّل من نوعه في منطقة ما زال سكانها يعانون مخلفات الحرب، تلك التي تسبّب خسارة أطرافهم أو التي تقتلهم، علماً أنّ تنظيم داعش كان يسيطر على المنطقة. الطفلة السورية أسماء الحسين من بين الأشخاص الذين استفادوا أخيراً من طرف صناعي. والصغيرة التي تبلغ من العمر ستّة أعوام، من مدينة الشحيل وقد حصلت على قدم اصطناعية من مركز أبو حمام. ويخبر علي الحسين، والد أسماء، «العربي الجديد» أنّها تعرّضت قبل أشهر لحادث سير وبُترت قدمها اليمنى، وهي تتمرّن في المركز على استخدام الطرف الصناعي في الوقت الراهن. يضيف الحسين أنّ الصغيرة تترنّح عند المشي، آملاً بأن تعود إلى حياتها الطبيعية وتتمكّن من اللعب مع الأطفال. يعمل والد أسماء سائق سيارة أجرة في بلدة أبو حمام، وقد توجّه عقب الحادث الذي تعرّضت له طفلته إلى مركز الأطراف الاصطناعية في البلدة. ويلفت الحسين إلى أنّ «الفرح واضح على وجهها» اليوم، بعد حصولها على طرف صناعي. أمّا هي فتقول لـ«العربي الجديد»: «أدعو الله أن أتمكّن في العام المقبل من الذهاب إلى المدرسة واللعب مع رفيقاتي». من جهته، أُصيب محسن الديري في خلال غارة جوية، عندما كان في طريقه إلى عمله، الأمر الذي أدّى إلى بتر يده اليمنى. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ «على الرغم من الإرادة والقوة لمواجهة وضعي الجديد، فقد عانيت صعوبات نفسية وشعوراً باليأس من جرّاء ما تعرّضت له، خصوصاً في الأشهر الأولى التي تلت عملية البتر. كذلك أثّرت عليّ سلباً الظروف المعيشية الصعبة، إذ لم أعد قادراً على الاستمرار في عملي في مجال البناء، وتوجّب عليّ من ثم البحث عن عمل جديد يتناسب مع وضعي الصحي المستجدّ». ويشير الديري إلى أنّ «تكاليف تركيب الأطراف الاصطناعية والعلاج على نفقة الشخص الخاصة باهظة جداً، لذا توجّهت إلى هذا المركز»، واصفاً إيّاه بأنّه كان «الأمل الوحيد للعودة إلى الحياة الطبيعية مجدداً».

ويؤكّد الديري أنّ المركز في مستشفى «الفرات العام» في أبو حمام يوفّر المطلوب للأشخاص الذين فقدوا أيّ طرف ويعيشون في المنطقة، في حين أن المراكز الأخرى في المنطقة بعيدة جداً ومراجعتها ليست أمراً يسيراً. طارق الشمري من سكان ريف دير الزور وقد استفاد كذلك من خدمات المركز في أبو حمام. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ مرضاً كان قد أصابه برجله قبل 15 عاماً، غير أنّ أعباء السفر وتكاليفه المرتفعة إلى دمشق أو القامشلي حرمته من الحصول على العلاج المناسب في الأعوام الأخيرة، الأمر الذي سبّب بترها. ويوضح الشمري أنّه «عندما أصبت بمرض في رجلي توجّهت إلى دمشق حيث تلقيت علاجاً حتى اندلاع الأزمة. بعد ذلك قصدت القامشلي ومنها انتقلت إلى إقليم كردستان. ولم أعد قادراً على الحصول على العلاج. وقبل ثلاثة أعوام، تفاقم المرض، الأمر الذي أجبر الأطباء على بتر رجلي».

ويتابع الشمري أنّ «قبل مدّة قصيرة، علمت بأنّ المركز يوفّر أطرافاً اصطناعية، فقصدته وحصلت على ما أحتاج إليه مجاناً». في الإطار نفسه، يخبر منهل الراوي الذي أصيب في القتال الذي دار في المنطقة الشرقية لـ«العربي الجديد»: «فقدت كلتا قدميّ نتيجة قذيفة، وقد صارت حالتي النفسية صعبة جداً، خصوصاً بعد توقّفي عن الحركة وحاجتي الدائمة إلى مساعدة من الآخرين. وقد بقيت لنحو أربعة أعوام على كرسي مدولب، وقد فقدت الأمل. أمّا رغبتي الوحيدة فكانت الوقوف مجدداً والعودة إلى الحركة وإلى حياتي اليومية من دون حاجة إلى الاتّكال على الآخرين». يضيف الراوي: «حصلت على طرفَين سفليَّين من المركز وصرت قادراً على المشي. وأشعر بأنّني وُلدت من جديد. فالحياة كلّها تغيّرت مقارنة بما كانت في السابق»، مشيراً إلى أنّ «من الجيّد توفّر مركز للأطراف الاصطناعية في المنطقة، خصوصاً أنّ المراكز المتوفّرة في الأساس بعيدة والوصول إليها متعب ومكلف».

10 سوريين مستفيدين

يفيد المشرف على مركز الأطراف الاصطناعية التابع لمستشفى «الفرات العام» في بلدة أبو حمام عماد محمد العلي بأنّ «المشروع يقدّم الخدمات للأشخاص الذين بُترت أطرافهم في المنطقة، وهو الأوّل من نوعه فيها». ويلفت إلى أنّ المركز استقبل 10 من الأشخاص الذين يحتاجون إلى تركيب طرف صناعي، حتى الوقت الراهن.

قضية | يصادف اليوم 15 إبريل/ نيسان 2024 ذكرى مرور عام على حرب السودان. هي حرب أدّت إلى سقوط آلاف القتلى ونزوح أكثر من ثمانية ملايين شخص، عدا عن أضرار كبيرة في القطاع الصحي، فيما حُرم نحو 19 مليوناً من التعليم في ظلّ النزوح وتضرّر المؤسّسات التعليمية والقتال والفقر وغيرها من المآسي. ولا يبدو أنّ معاناة السودانيين قد تنتهي قريباً، وسط احتمال موت الآلاف جوعاً في الأشهر القليلة المقبلة. وسط هذا كله، لم يتبقّ للسودانيين إلا الحلم بتوقّف القتال.

عام على حرب السودان
موت وتشرّد وأمية وفقر

يعيشون مأساة النزوح (ديانا زينب الهنداوي/ Getty)

القطاع الصحي: تجارب قاسية وسط القتال

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

يدفع السودانيون، يوماً بعد يوم، ثمناً غالياً للحرب في بلادهم والتي اندلعت في 15 إبريل/ نيسان 2023. ولحقت هذه الحرب أضراراً كبيرة بالقطاع الصحي تحديداً إلى ولاية الجزيرة ونُزح للمرة الثانية إلى قرى منطقة المناقل، وبعدها انتقلت المعارك إلى قرى واريأب سيطرت عليها قوات الدعم السريع، ومارست فيها أبشع أنواع الانتهاكات كالقتل والنهب والسلب والاغتصاب والترويع». ويؤكد الزبير أن «الحال الصحية متردية جداً في ولاية الجزيرة، حيث لا يوجد إلا مركز صحي فقير واحد لا يستطيع تأمين الخدمات الطبية والأدوية. وقد مات مدنيون كثيرون، خاصة ذوي الأمراض المزمنة».

من جهته، عانى عثمان كمال خلال أشهر الحرب من مضاعفات مرض السكري، إذ أصيب بجرح صغير في القدم من دون أن يستطيع دخول مستشفى قريب، فنصحه أشخاص بالبحث عن مكان آخر للعلاج، واختار التوجه مع مرافقين إلى مدينة شندي (شمال)، لكن الطرق إلى المدينة كانت مغلقة بسبب المعارك، فسلك طريقاً ترابياً عبر سهول وتعرّض لمخاطر، منها انتشار عصابات النهب، ثم وصل إلى المدينة بعد يومين فأبلغه الطبيب بأن حالة قدمه ساءت ولا بدّ من بترها بالكامل. وحصل ذلك في مستشفى خاص مقابل ملايوني جنيه (1500 دولار)، واضطر لاستئجار شقة بكلفة أكثر من مليون جنيه لمواصلة المقابلات الطبية. يقول نجم الدين، ابن عثمان، لـ«العربي الجديد»: «لم نكن نملك الأموال المطلوبة، لكن أقارب وأهلاً وخيّرين تدخلوا لتوفيرها».

ويؤكد أطباء وعاملون في كوادر صحية أنهم يعملون في ظروف صعبة جداً، وأن نحو 50 منهم دفعوا حياتهم أثناء أداء عملهم، وذلك استناداً إلى إحصاءات أصدرتها نقابة أطباء السودان. ومن بين الذين قتلوا أثناء الحرب الطبيب في مستشفى مدينة عرب سر الختم عوض الكريم عثمان، الذي أرداه أفراد من قوات الدعم السريع بسبب إجرائه عملية جراحية فاشلة لعنصر من هذه القوات ما أدى إلى وفاته. ويلخص الطبيب هيثم عبد الله، في حديث لـ«العربي الجديد»، المخاطر التي تعرّض لها أطباء وعاملون صحيون خلال الأشهر الماضية بأنها تشمل القتل والاختطاف والإجبار على العمل

> تفيد معلومات بأن نحو 100 مستشفى حكومي وخاص دُمرت في العاصمة الخرطوم

في معسكرات قوات الدعم السريع، والموت أثناء القصف وتبادل النيران، أو الاستهداف المباشر. ويشير إلى مشكلات لوجستية أخرى تتمثل في عدم القدرة على الحركة أو التنقل. وحول مجمل أوضاع القطاع الصحي يوضح عبد الله أن الوضع الصحي في السودان كان سيئاً في مرحلة ما قبل الحرب، قبل أن ينهار بالكامل مع اندلاعها خاصة في الخرطوم. وانتقلت الخدمات إلى ولاية الجزيرة حيث شهدت مدينة ود مدني نقلة نوعية رغم ضعف التجهيزات والقدرة الاستيعابية للمراكز الصحية، ثم أصبحت المدينة خلال وقت وجيز قلب السودان الطبي، وأجريت عمليات جراحية للمرة الأولى خارج الخرطوم، ونجحت السلطات في استعادة مئات تحصين الأطفال في المناطق التي تخضع لسيطرة الجيش، كما نجحت منظمات دولية في إعادة تفعيل بعض المستشفيات. لكن عبد الله يرى أن «انتقال الحرب إلى ولاية الجزيرة لاحقاً أزال حال الاستقرار النسبي فباتت مناطق كثيرة خارج التغطية الصحية، وتحديداً تلك التي تحتلها قوات الدعم السريع، وأصبح شرقي السودان وشماله ملجأ للعلاج. ويبقى الحل في التزام أطراف الحرب بالقانون الدولي، وعدم التعرض للكوادر الصحية، والبعد عن استهداف أو استغلال المستشفيات والمرافق الخدماتية كأهداف أو قواعد عسكرية».

ويصف الدكتور عمر أحمد صالح، منسق العون الإنساني في هيئة القوى المدنية الديمقراطية، وهو تحالف مناهض للحرب، الوضع الصحي في السودان بأنه «كارثي جداً، إذ انهارت الخدمات الصحية بشكل كبير جداً فيه خصوصاً على صعيد التدخلات الثانوية والتخصصات الدقيقة. ويعاني المرضى من شحّ الدواء وضعف عدد الكوادر الطبية وغياب الأجهزة الإدارية التي تنفذ مهمات تسهّل العمل». يضيف: «تضرر المواطنون من عدم سهولة الوصول إلى المراكز الصحية وقطع مسافات طويلة وشوارع خطرة لتلقي الخدمات الصحية. وقد نزح عدد كبير جداً من الناس إلى ولايات محددة، منها ثلاث في الشرق واثنتان في الشمال إضافة إلى ولاية سنار (جنوب شرق)، فقد تأثرت الخدمات الصحية هناك، وباتت المؤسسات الصحية الموجودة غير قادرة على تلبية احتياجات المرضى، علماً أن بعض الولايات فقيرة في الأساس وتعاني الخدمات الصحية فيها منذ ما قبل الحرب. إلى ذلك، فقدت خدمات بالكامل لأنها كانت تتمركز في الخرطوم، وخرجت أكثر المستشفيات المرتبطة بالقطاع الخاص من الخدمة، علماً أن القطاع الخاص يقدم أكثر من 50 في المائة من الخدمات الصحية في الخرطوم وولاية الجزيرة. ويشدد عمر صالح على أهمية فتح مسارات آمنة لإدخال مساعدات طبية وتوفير أدوية ومواد استهلاكية طبية وجراحية، وضمان توفير حوافز ورواتب للكوادر الطبية، ويخبر بأن «المستشفيات والمرافق الصحية تعرّضت لنحو 80 هجوماً خلال الحرب، ما يؤكد نظرة طرفي الحرب إلى هذه المرافق باعتبارها أماكن متنازعاً عليها، ما ينتهك القانون الدولي الإنساني». وتفيد معلومات بأن نحو مائة مستشفى حكومي وخاص دُمرت في العاصمة الخرطوم، وأن بعضها باتت قواعد عسكرية وثكنات للجنود. وأعلن وزير الصحة هيثم محمد إبراهيم أن «حجم الدمار والتخريب في القطاع الصحي بالسودان يُقدّر بنحو 11 مليار دولار، وأن الحرب دمّرت مستشفيات بالكامل»، وأكد سعي الحكومة بجهد محلي ودعم دولي إلى إعادة المستشفيات المدمّرة إلى العمل، وإطلاق صندوق لإعادة إعمار وتأهيل المستشفيات، بدءاً بتلك الموجودة في ولاية الخرطوم. من جهتها، أدانت اللجنة التمهيدية لنقابة أطباء السودان، في أكثر من مناسبة، الاعتداءات على مرافق الرعاية الصحية، واعتبرت أن «الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى والمرافق تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الإنساني الدولي ويجب أن تتوقف فوراً، كما يجب السماح للكوادر الصحية بالعمل من دون خوف أو قلق على سلامتهم الشخصية أو سلامة مرضاهم». وحمّلت اللجنة أطراف الصراع المسؤولية المباشرة عن حماية العاملين الطبيين والمستشفيات ووسائل النقل الطبية، باعتبار أن القانون الإنساني الدولي يوفر حماية خاصة للمستشفيات والوحدات الطبية والعاملين في الرعاية الصحية. وبعد اندلاع الحرب في السودان، زادت معدلات تفشي الأمراض، وظهرت حمى الضنك والكوليرا في عدد من الولايات وأصابت آلاف الأشخاص. وتشير تقارير رسمية إلى أن أكثر من 200 شخص توفوا بأمراض مرتبطة بالكوليرا. كما تدهور الوضع البيئي في عدد من المدن، وتراكمت النفايات طوال أشهر، وشهدت بعض المناطق انتشاراً للجثث وتحللها، ما ينذر بأمراض خطيرة.

ويقول أدم رجال، الناطق الرسمي باسم المنسقية العامة للنازحين واللاجئين، لـ«العربي الجديد»: «الوضع الصحي في مخيمات النزوح بولاية دارفور، حيث يعيش الملايين، هو الأسوأ على الإطلاق، فالمراكز الصحية الموجودة في هذه المخيمات تفتقر إلى أبسط المقومات، وتنعدم فيها الأدوية المنقذة للحياة. ويؤثر هذا الوضع على الشرائح الضعيفة خصوصاً الأطفال الذين يصابون بأمراض مزمنة، وحديثي الولادة الذين لم يجدوا منذ اندلاع الحرب جرعات التطعيم ضد أمراض عدة، مثل الشلل والسل والدرن والحصبة، وقد تجاوز عدد الأطفال الذين يعانون من سوء تغذية المليون، توفي أكثر من 5610 منهم.

الحقت الحرب السودانية أضرارا كبيرة بالقطاع الصحي (فرانس برس)

ملايين يعيشون التشرّد ونقص الغذاء

يقترب الوضع الإنساني في السودان من الكارثة بعد مرور عام على بدء القتال بين الجيش وقوات الدعم السريع. وشملت المعارك نصف ولايات السودان، وكانت كل من دارفور والخرطوم وكردفان الأكثر تأثراً، ويعاني أهلها جراء التشرد والنزوح ونقص الغذاء وغياب الخدمات الصحية وغيرها، الأمر الذي أثر على الغالبية العظمى من السكان في بلد عانى اقتصاده من الهشاشة منذ عقود، عدا عن ارتفاع نسبة الفقر والمرض في ظل عدم قيام السلطات المركزية بدورها بالإضافة إلى الحروب والنزاعات القبلية. وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، فإن عدد النازحين منذ اندلاع الحرب في 15 إبريل/ نيسان من العام الماضي داخل السودان وخارجه وصل إلى ثمانية ملايين و200 ألف شخص. وخلال الأسبوعين الأخيرين وحدهما، ارتفع عدد النازحين الجدد بنحو 107 آلاف و800 شخص، من النساء والرجال والأطفال. وحذرت شبكة نظام الإنذار المبكر بالمجاعة من حدوث مستويات كارثية بين الأسر في أجزاء من ولايات غرب دارفور والخرطوم، في وقت أشارت منظمة إنقاذ الطفولة إلى أن ما يقرب من 230 ألف طفل وامرأة حامل وأمهات جدد قد يموتون في الأشهر المقبلة بسبب الجوع. وتقول أم منة التي نزحت مع أسرتها من منطقة شرق النيل في ولاية الخرطوم إلى ولاية نهر النيل، وأستقرت في دار إيواء في منطقة الحصاحيا منذ حوالي عشرة أشهر، إنها تحلم يومياً بانتهاء الحرب والعودة إلى منزلها بشرق النيل وقد أنهكها النزوح. وتشير إلى أنها عاشت وأسرتها واقعاً مريراً قبل النزوح إذ إن الموت كان يحاصرهم من كل الاتجاهات. أما في دار الإيواء، فتعيش تداعيات النزوح، وإن كانت تشيد بأهالي المنطقة من الخيرين والمتطوعين الذين ساعدوها حالها حال بقية العائلات النازحة. وتوجهت إلى طرفي الحرب قائلة: «كفاية حرب، كفاية نزوح، كفاية تعب ووجع». ما تشعر به أم منة ينسحب على ملايين النازحين داخلياً واللاجئين في دول الجوار، والذين تزداد معاناتهم مع مرور الأيام. وتوضح الناشطة في العمل الإنساني نوال علي، أنه كان يمكن أن تكون أوضاع النازحين أسوأ مما هي عليه الآن لولا المبادرات الطوعية من الخيرين والتجمعات الشبابية والنسوية، بعد تسجيل غياب تام للحكومة وهيئاتها المتخصصة والمنظمات الدولية. وتوضح في حديثها لـ «العربي الجديد» أن أكبر المآسي التي واجهت النازحين تتمثل في عدم توفر العلاج، ما أدى إلى حدوث وفيات بين الأطفال وأصحاب الأمراض المزمنة، لا سيما مرضى الكلى والسرطان والسكري. وما يفاقم الوضع سوءاً هو قرار بعض السلطات الولائية إخلاء المدارس من النازحين بحجة استئناف الدراسة، وتقديم خيارات أخرى بعيدة عن الخدمات الضرورية». وتطالب المعنيين والمجتمع الدولي ببذل المزيد من الجهد لتسهيل وصول المساعدات.

وخلال أشهر الحرب الأولى، تعقدت العلاقة بين الحكومة والمنظمات الدولية في ما يتعلق بفتح ممرات إنسانية آمنة لتوصيل المساعدات. وأعلنت الحكومة في شهر مارس/ آذار الماضي قبولها السماح بدخول المساعدات الإنسانية عبر كل من تشاد وجنوب السودان بالإضافة إلى بورتسودان ومصر. ومؤخراً، جددت مفوضة العون الإنساني سلوى آدم بنية التزامها بإدخال المساعدات الإنسانية عبر المعابر المتفق عليها مسبقاً، مشددة على أهمية إحكام وتنسيق الجهود بين المنظمات العالمية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في الحقل الإنساني في السودان، وبين مفوضية العون الإنساني السوداني باعتبارها الجهة المسؤولة والمنوط بها إدارة الشأن الإنساني في البلاد. وذكرت أن المفوضية ملتزمة بتقديم كافة التسهيلات للمنظمات العاملة في الشأن الإنساني. وعلى الرغم من الموافقة الحكومية، تشكو منظمات الإغاثة عراقيل أخرى تحمل مسؤوليتها لطرفي القتال. ومؤخراً، أعلنت بعثة تقصي حقائق شكلها مجلس حقوق الإنسان عزمها التحقيق في مواضيع عرقلة وصول الإغاثة والهجوم على القوافل ونهبها. إلى ذلك، يتحدث الناطق الرسمي باسم اللجنة الدولية الصليب الأحمر في السودان عدنان حزام، عن مأساة إنسانية تتجلى بأرقام مرعبة ومقلقة جداً. ويقول: «هناك أكثر من ثمانية ملايين نازح، منهم مليون نازح لجأوا إلى دول الجوار، عدا عن معاناة الملايين من انعدام الغذاء، وخروج 70 في المائة من المنشآت الصحية عن الخدمة. ومن يعمل منها يواجه نقصاً حاداً في الكوادر المستلزمات الطبية».

> إحدى أكبر المآسي التي تواجه النازحين تتمثل في عدم توفر العلاج

عبد الحميد...

النص الكامل
على الموقع الإلكتروني

التعليم بعيد عن 19 مليون تلميذ

كان لحرب السودان التي اندلعت بين الجيش وقوات الدعم السريع تأثير كبير على العملية التعليمية في البلاد، إلى درجة بقاء 19 مليون تلميذ خارج المدارس. وكان علي عبد القادر (13 عاماً) يدرس في الصف المتوسط الثاني حين اندلعت الحرب في 15 إبريل/ نيسان عام 2023. ومنذ ذلك اليوم، لم يرجع إلى مقاعد الدراسة بعد تعليق العام الدراسي الماضي وعدم القدرة على إطلاق العام الدراسي الجديد. اليوم، يبيع الحلويات خلف طاولة صغيرة على الشارع العام ليساعد أسرته، وينتظر قرار استئناف العملية التعليمية، معرباً عن خشيته من ضياع مستقبله في حال استمرار الحرب. ما يعيشه عبد القادر ينسحب على الكثير من التلاميذ، وخصوصاً أولئك الذين نزحوا من مدنهم الأصلية إلى ولايات أكثر أمناً، فيما بقي آخرون في منازلهم وقد سئموا مشاهدة التلفاز واللهو في الشوارع وحتى الألعاب الإلكترونية. في المقابل، اختارت عائلات المغادرة إلى دول الجوار بحثاً عن الأمان والخدمات ولضمان تعليم أولادها. من بين هؤلاء أسرة عثمان سيد أحمد التي غادرت إلى مصر والحقت ابنها في مدرسة خاصة واضطرت إلى دفع حوالي 700 دولار.

ويقول سيد أحمد لـ «العربي الجديد» إن المؤسسات التعليمية في السودان، وتحديداً في الخرطوم، تحتاج إلى سنوات لتعود إلى ما كانت عليه. اختار البقاء في السودان بعدما سافرت أسرته لضمان إرسال المال إليها. ويشير إلى أنه أيقن أن الحرب ستطول، واختار تأمين مستقبل عائلته.

وإن حالف الحظ عائلة أحمد، فإن آلاف التلاميذ اللاجئين في مصر أو تشاد أو جنوب السودان لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس بسبب ظروف عائلاتهم الاقتصادية، التي اضطرت إلى إعطاء الأولوية للسكن والمأكل والمشرب. وكان وزير التربية والتعليم محمود سر الختم الحوري، قد كشف في وقت سابق عن دمار وتخريب أربعين في المائة من المؤسسات التعليمية في ولاية الخرطوم التي انطلقت منها شرارة الحرب، أي حوالي 1500 مدرسة. وبحسب مراقبين، تضاعف العدد بعد تمدد العمليات العسكرية في ولايات أخرى، وخصوصاً ولايات دارفور الخمس، وولايات كردفان الثلاث وولاية الجزيرة.

ويقول عضو لجنة المعلمين السودانيين عمار يوسف إن عاماً من الحرب أحدث ضرراً في أركان أساسية للتعليم، وهي البيئة المدرسية بعدما تحولت الكثير من المدارس إلى ثكنات عسكرية وصارت أهدافاً مباشرة لطرفي القتال فيما تحولت مدارس أخرى في الولايات الآمنة إلى مراكز إيواء للنازحين. أما الثاني، بحسب يوسف، فهم المعلمون الذين كانوا يعيشون أوضاعاً سيئة قبل الحرب وتفاقمت بعدها، موضحاً أنه من بين ثمانية ملايين سوداني نزحوا من ديارهم، هناك عدد قليل من المعلمين، إذ إن معظمهم اختاروا البقاء لضيق أحوالهم المادية. ويكشف يوسف عن مقتل 13 معلماً في ولاية الخرطوم أثناء القتال، عدا عن اعتقال وتعذيب آخرين، مشيراً إلى أن لجنته لم تتمكن من إجراء إحصاءات مماثلة في دارفور وكردفان والجزيرة. أما الركن الثالث في العملية التعليمية، فهو التلاميذ الذين خرجوا من دائرة التعليم ووصل عددهم إلى 19 مليوناً، منهم 6 ملايين في المرحلة الابتدائية ويتوقع أن يتحولوا إلى أميين، ليضافوا إلى ثلاثة ملايين طفل تسربوا من المدارس في فترات سابقة، مديداً خشيته من استمرار الحرب.

يتابع يوسف أن لجنة المعلمين لا ترفض استئناف الدراسة، بل تتحدث عن شروط شمولية التعليم في كل أنحاء السودان، والالتزام بأجور المعلمين، وتوفير أماكن إيواء بديلة تليق بالنازحين الذين سكنوا في المدارس، بالإضافة إلى إعادة تأهيل المؤسسات التعليمية والعملية التعليمية بدعم دولي وإقليمي. في هذا الإطار، أصدرت منظمات دولية بيانات وتقارير وإحصائيات تحذر من واقع مظلم للتعليم في السودان، الذي كان يعاني أصلاً جراء ارتفاع نسبة الأمية لأكثر من 60 في المائة، ومشاكل أخرى. وتقول منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» ومنظمة «أنقذوا الأطفال» إن واحداً من كل ثلاثة تلاميذ سيكون خارج المدرسة، في وقت أغلقت أكثر من عشرة آلاف مدرسة أبوابها في المناطق المتضررة من النزاع. وتوضح مسؤولة الاتصالات والإعلام في مكتب يونيسف في السودان ميرا ناصر، لـ«العربي الجديد»، أن الحرب في السودان خلقت واحدة من أكبر الأزمات التعليمية في العالم اليوم، مع إغلاق المدارس في جميع الولايات تقريباً منذ إبريل/ نيسان من العام الماضي، مشيرة إلى وجود حوالي 19 مليون طفل خارج المدرسة، «ولهذا تأثير ليس فقط على التعلم ولكن أيضاً على الصحة العقلية ورفاهية الأطفال في جميع أنحاء البلاد، كما يعرض مستقبل السودان للخطر». وتؤكد ناصر أن المنظمة في السودان ملتزمة بدعم استمرار تعليم الأطفال بكافة الوسائل خلال الأزمة الحالية، داعية حكومة السودان إلى فتح المدارس حيث يكون الأمر ممكناً وآمناً.

إلى ذلك، تتحدّث الباحثة الاجتماعية سمية البصير عن جملة من الآثار الاجتماعية التي ستظهر نتيجة توقف الدراسة، لافتة إلى أن التلميذ الذي يجد أن مدرسته تحولت إلى ملجأ أو ثكنة ويستمر في سماع أصوات الرصاص بدلاً من صوت الأجراس، سيشعر بالضياع عدا عن التغيير الكبير في نمط حياته إلى الأسوأ بعدما كان يتطلع إلى تحقيق هدف الانتقال إلى صف جديد، ما سيؤثر على نفسيته وسلوكه. وتوضح أن التلميذ، مهما كان عمره، سيجد نفسه يستمع إلى قصص الموت والرعب والتوترات العرقية والمواضيع السياسية والخلافات العائلية، الأمر الذي سيؤثر على نموه العاطفي والاجتماعي.

ع.ع.

التعليم لا ينتظر

تعد ولاية نهر النيل شمال السودان الولاية الوحيدة من بين 18 ولاية سودانية التي بدأت العام الدراسي في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، متحدية، كما يقول مسؤولون فيها، كل عقبات الحرب رغم انتقاد البعض للخطوة ودعوتهم للعدالة على أن يشمل استئناف الدراسة كل ولايات السودان. ويقول وزير التربية والتعليم في الولاية احمد حامد موسى، لـ «العربي الجديد»: «بدأت الفكرة مبكراً بعد إعداد دراسة عن وضع المدارس وفرص بدء العام الدراسي تحت شعار رفعته حكومة الولاية وهو أن «التعليم لن ينتظر».

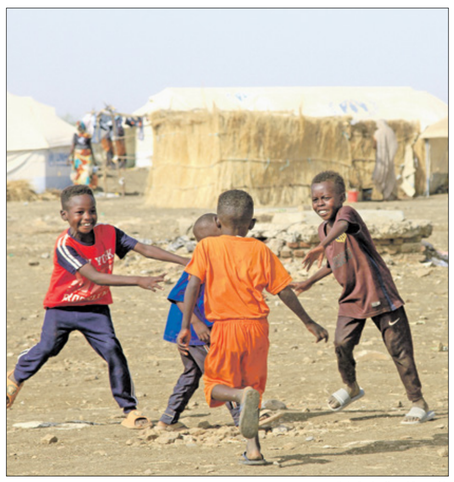
خارج مقاعد الدراسة (فرانس برس)